

المملكة في الحرب العالمية الثانية

أ . د . عبدالفتاح حسن أبو عليّة *

لأول مرة في التاريخ الحديث ، في القرن العشرين الميلادي نفسه تظهر حروب ذات طابع دولي عالمي ؛ لأن المشترك فيها دول عالمية عدة ، وميادينها واسعة موزعة على رقعة الأرض الشاملة .. ويعود ذلك لطبيعة الترابط السائد بين دول العالم من حيث الثروات والإنتاج والمواصلات والمصالح . وقد حاول المتحاربون من كتل شتى ، أن يجعلوا حربهم هذه حرباً مبررة ، وذلك بإعطائها صفة الدفاع عن مبدأ معين . ومما لا شك فيه أن الفتك والدمار في هذه الحروب أقسى وأرهب منه في أي حروب عرفتتها البشرية من قبل .

وتمتد جذور الحرب العالمية الثانية إلى التسويات التي أقرها مؤتمر السلام في باريس بعد الحرب العالمية الأولى .. فقد أوجدت معاهدات الصلح سخطاً وتذمراً مريرين لدى شعوب الدول المغلوبة التي لم تكتف بأن تحملت ويلات الحرب ودمارها ، بل تحملت أيضاً التبعات الثقيلة التي فرضتها الدول المنتصرة عليها ، فأفرز ذلك كله حقدًا ورغبة في الثأر والانتقام . وهذا ما تنبه إليه الشرقي الأمريكي تشارلز كرين Charles Crane عندما قارن بين معاملة الدول

* بكالوريوس في التاريخ كلية الآداب جامعة دمشق ١٩٦٦ م .

- ماجستير في التاريخ الحديث كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٦٩ م .

- دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر ، جامعة القاهرة ١٩٧٣ م .

- يعمل حالياً عضو هيئة التدريس قسم التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام بالرياض .

المنتصرة في الحرب العالمية الأولى للدول المغلوبة وبين معاملة الملك عبدالعزيز لخصومه السياسيين وأعدائه السابقين .. فيقول : «إن الملك عبدالعزيز رجل حلیم ، ويعتمد في معاملاته على الحلم وما تبعه من صفات ، فبالحلم والأخلاق كان يدير شؤون بلاده ، وكانت هذه الصفات هي نهجه في معاملاته مع أبناء شعبه ؛ وبالحلم استطاع أن يصالح أعداءه السابقين بعد أن كان قد هزمهم في الجولات الحربية .. إنني التقيت بعض خصوم الملك السابقين ، فوجدتهم الآن من أكبر أعوانه ، ومن أكبر المطيعين والمؤيدين له ، ويعود هذا إلى معاملة الحلم ، وهي النهج والأسلوب الذي كان الملك يعامل به خصومه بعد انهزامهم أو استسلامهم .. كان الملك يقول : إن هدفي هو مصالحتهم والتوافق معهم ، وكلني أمل في أن يعيشوا في جو من السعادة والاطمئنان ، وهذا الأسلوب السياسي يختلف تماماً عما جاء في معاهدة فرساي التي غلبت عليها روح السيطرة»^(١) .

كانت هناك عوامل مهمة تشد المملكة العربية السعودية باتجاه موقف الحياد من الحرب الكونية الدائرة : منها أن المملكة العربية السعودية لا تريد أن تزج بالبقاع الإسلامية المقدسة في الحرب ؛ خوفاً من أن تصبح تلك البقاع هدفاً من أهداف الكتلتين المتحاربتين : الحلفاء والمحور ، بل على العكس تماماً؛ فإن المملكة حريصة كل الحرص على حماية البقاع الإسلامية المقدسة في أرضها والدفاع عنها بكل ما تملك .. كما أن النفط كان قد اكتشف في المنطقة الشرقية

The National Archives of The United States of America, A letter from (١) Charles Crane to President Franklin Roosevelt, The White House, Washington, D.C., No 890 F. 001 Ibn Saud / 23, January 21, 1939.

من المملكة ، فلا تريد الحكومة السعودية أن تعرض آبارها المكتشفة حديثاً للتدمير؛ حيث إن المملكة تعول على النفط كثيراً ، لأنه فرصة مناسبة وفاعلة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والمالية ؛ بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية لا مصلحة لها في دخول مثل هذه الحرب المدمرة ، فهي حرب دائرة بين أطراف النزاع المتنافسين على اقتصاد الدنيا ، والعاملين بمبدأ الثأر والانتقام . ولهذا الأسباب المهمة ابتعدت المملكة عن صراع الحرب فترة طويلة متحصنة وراء حيادها ؛ فهي دولة عادية ليس لها مصالح دولية تتعارض مع مصالح دول العالم ، لأنها دولة مصالحها متوازنة تتلاقى مع مصالح الدول التي تصنع السلام ، في ظل منظور المصالح المتبادلة التي تُحكم بمبدأ التقابل لا بمبدأ التعارض والتصادم . وهكذا فإن مبدأ الحياد كان قضية أساسية في موقف المملكة العربية السعودية من الحرب العالمية الثانية ؛ علماً بأن موقع المملكة الاستراتيجي مفيد ومؤثر للقوى العالمية المتحاربة ؛ سواحلها واسعة في الشرق ومطلّة على الخليج ؛ وسواحلها واسعة في الغرب ومطلّة على البحر الأحمر .. وكل ذلك ضروري في الاستراتيجية الدولية وقت الحرب ووقت السلم .. كما أن حياد المملكة شكل عامل استقرار في الجزيرة العربية ، مما ساهم في استقرار المنطقة العربية إلى حد كبير .

وقد أفاد حياد المملكة العربية السعودية دول الحلفاء كثيراً في وقت من أوقات الحرب ، عندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد بريطانيا عام ١٩٤١م ، المدعومة من ألمانيا ، والمنحازة إلى جانبها . وعندما تبنى الحاج محمد أمين الحسيني الموقف الألماني ضد بريطانيا صاحبة وعد بلفور والعاملة

على تنفيذه في فلسطين ؛ إضافة إلى الشعور الوطني العربي المعادي لبريطانيا في المنطقة العربية كلها . إن حياد الجزيرة العربية الطبيعي وفر كثيراً على نفقات الحلفاء وعلى مجالات حربهم ودفاعهم . يقول الكاتب الأمريكي روي لبكيتشر^(١) Roy lebkicher : «وعلى الرغم من وجود مجندين للمحور آنذاك بين العرب ؛ فقد ظل ابن سعود وفياً للحلفاء .. لا يسمح ببادرة غدر تبدر في أي مكان امتد إليه نفوذه . ولولا يده المهدنة، لاضطر الحلفاء إلى استعمال جيوش لحفظ النظام في بلاد العرب تكبدتهم من النفقات أكثر بكثير من تلك المعونة التي قدموها إليه ؛ لكي يتغلب بها على ضيق بلاده الاقتصادي» .

ويستطرد لبكيتشر قائلاً : «إن معونة ابن سعود لنا في كسب الحرب مازال الكثير غير مدركين أنها كانت عظيمة وجوهرية .. وهو وإن لم يقيم بتقديم عون عسكري ، فقد قام بالمحافظة على الاستقرار في العالم العربي ، في وقت كان من الممكن أن تتسع حالة الاضطراب أو الميول الجامحة إلى المحور؛ فتلقي بهذه المنطقة الاستراتيجية المهمة جداً في أيدي الأعداء» .

وبناءً على هذا فإن موقف المملكة على الحياد في الحرب العالمية الثانية : هو موقف حياد إيجابي لا سلبي ؛ يعطي المملكة قابلية الحركة والتحرك على ضوء ما تراه مناسباً لمصالحها الوطنية والقومية ، وقد التقى ذلك مع مصالح

(١) Roy Lebkicher, Background of Arabia and the Middle East, p. 70.

- ورد هذا النص في كتاب شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز لمؤلفه خير الدين الزركلي ،

(١٩٨٥م) ج ٣+٤ ، دار العلم للملايين ، ص

دول الحلفاء ؛ كما أنه أثار اهتمام الأمريكيين ، وبخاصة شركات النفط العاملة في المملكة . وبالمقابل فإن موقف الحياد الذي تبنته المملكة كان مفيداً لدول المحور، وبخاصة ألمانيا وإيطاليا .. فقد قذف البحر الأحمر بمجموعة كبيرة من جند المحور بلغ عددهم ٨٢٧ جندي إلى الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية ؛ فأكرمهم الملك عبدالعزيز دلالة على الحياد ، فأمر بإخلاء جزيرة أبي سعد وأسكنهم وأطعمهم وكساهم وقدم لهم الذي يليق بالضيف لا الأسير . وظلوا على ذلك حتى انتهت الحرب العالمية الثانية ، فعادوا إلى بلادهم ، مقدرين للملك عبدالعزيز حنوه عليهم، وشهامته العربية، ورجولته وكرمه^(١) .

وقضية أخرى مقابلة دلت على مدى تمسك الملك عبدالعزيز بالحياد الإيجابي في الحرب العالمية الثانية ؛ فقد وصلت إليه أنباء تدين المفوضية الإيطالية في جدة ؛ من حيث استغلال مكانتها الدبلوماسية ، فقامت بالدعاية للمحور وتجاوزت حدود مهماتها الدبلوماسية ؛ فأمر الملك عبدالعزيز برفق ولطف الوزير المفوض الإيطالي بمغادرة جدة ؛ لأن البلاد العربية السعودية ، وإن كانت هي واقفة على الحياد إلا أنها لا ترضى أن تكون أرضها مجالاً خصباً للدعاية المحورية^(٢) .

ومع أن بوادر انتصار الحلفاء بانّت في الأفق بعد معركة العلمين في شمال أفريقيا ، وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ضد المحور ، ووضعت ثقلها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في المعركة ؛ فعلى

(١) الزركلي ، شبه ، ج ٣ + ٤ ، ص ٩٦٣ .

(٢) الزركلي ، شبه ، ج ٣ + ٤ ، ص ٩٦٣ .

الرغم من هذا كله فإن المملكة العربية السعودية ظلت تلتزم بمبدأ الحياد على الرغم من الصلات السياسية والاقتصادية والمصالح التي تربط بلاده بأهم دول الحلفاء : بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .. وظل هم الملك الأول أن يعمل لتجنب بلاده ويلات الحرب ، وحل عقدة الضائقة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد في ظل حالة الطوارئ في الحرب . يقول الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير خارجية المملكة في خطبة له في موسم حج عام ١٩٤١م : ^(١) « لا يجهل أحد ما فيه العالم اليوم من نكبات ومحن ، حتى البلاد التي لم تشترك في الحرب ؛ لا تخلو من أزمات اقتصادية وغيرها . أما نحن فله الحمد من أسعد الناس ، وهذا ولا شك من نعم الله التي تستوجب الشكر » .

وعلى الرغم من الظروف الطارئة في فترة الحرب العالمية الثانية ، ومدى الصعوبات السياسية والاقتصادية التي انتابت العالم بأسره ؛ فقد ظل الملك عبدالعزيز وفياً للقضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين وقضية استقلال سورية ولبنان .. يقول في خطبة موسم حج عام ١٩٤١م : «والذي نشهد الله عليه ، ونحن أوسطكم في الإسلام وأوسطكم في العربية ، أننا ما ننام ليلة إلا وأمر جميع المسلمين همنا .. يهمننا أمر إخواننا السوريين ، وأمر إخواننا الفلسطينيين ، وأمر إخواننا العراقيين ، وإخواننا المصريين .. يهمننا أمرهم ، ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم فيه ذل أو خلاف ، لأننا ما نرى إلا أنهم منا ونحن منهم .. » ^(٢) .

(١) الزركلي ، شبه ، ج ٣ + ٤ ، ص ٩٦٤ .

(٢) الزركلي ، شبه ، ج ٣ + ٤ ، ص ٩٦٤ - ٩٦٥ .

قانون الإعارة والتأجير :

يفسر قانون الإعارة والتأجير^(١) ؛ لأنه فلسفة لمفهوم التدخل الأمريكي في الحرب العالميّة الثانية في مرحلته الأولى ، كصورة عملية تبرز موقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة المتعاطف إلى حد كبير مع دول الحلفاء ، وبخاصة بريطانيا . ولم يكن موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة المنحاز إلى دول الحلفاء وليد صدفة ، أو محض اختيار ، أو كان نتيجة قرارات عاجلة ؛ وإنما كان وليد تجربة مارستها الولايات المتحدة الأمريكيّة في الحرب العالميّة الأولى ، عندما أعلنت الحرب على ألمانيا في ٦ أبريل ١٩١٧ م .

ويعدّ قانون الإعارة والتأجير محصلة الجهد الماديّ والمعنويّ الذي بذلته الولايات المتحدة الأمريكيّة في سبيل دعم موقف الحلفاء في الحرب العالميّة الثانية ، قبل أن تعلن الحرب على اليابان في ٨ ديسمبر ١٩٤١ م ، وعلى ألمانيا وإيطاليا في ١١ ديسمبر ١٩٤١ م .

وقد تطوّر موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه الحرب ؛ فأقرت قانون الحياد في سبتمبر ١٩٣٩ م ، وحظرت فيه تصدير الأسلحة على اختلاف أنواعها إلى جميع الدول المتحاربة دون استثناء . وبدلته بنظام «ادفع واحمل Cash and Carry System» في ٣ نوفمبر ١٩٣٩ م ، الذي خوّّل رئيسها بيع الأسلحة للمتحاربين على شرطين هما : أن يدفع المشتري ثمن السلاح نقداً

(١) تستخدم الوثائق والأوراق الرسميّة الأمريكيّة الخاصة بقانون الإعارة والتأجير مسمى قانون الإعارة والتأجير "Lend Lease Act" ؛ بينما نجد تحريفاً غير محل في مسمى القانون عند عدد من المؤرخين الإنجليز ، حيث يقدمون كلمة التأجير على كلمة الإعارة ليصبح المسمى هو "قانون التأجير والإعارة" "Lease lend Act" .

وبشكل فوري . وأن لا تتولى السفن الأمريكية نقل المواد المباحة ^(١) .
ولما اتسع نطاق الحرب وتأثر موقف دول الحلفاء من شدة الضغط الألماني عليهم ؛ ولاح في الأفق تهاوي المقاومة الدفاعية الفرنسية عن فرنسا في مطلع شهر يونية ١٩٤٠م ، ألقى الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفلت "F. D. Roosevelt" خطاباً في جامعة ثرجينيا في ١٠ يونية ١٩٤٠م قال فيه :
"إن الولايات المتحدة الأمريكية ستمد أولئك الذين يقفون في وجه القوة الغاشمة بكل الموارد المادية التي تملكها" ^(٢) ؛ وتأسيساً على ما ورد في خطاب الرئيس روزفلت فإن القول بحياد الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب في مراحلها الأولى لم يكن إلاً حياًداً مؤقتاً ، يظل ما دام موقف دول الحلفاء متفوقاً أو على الأقل متوازياً مع دول المحور .. وهذا بدوره يكشف بوضوح عواطف الشعب الأمريكي التي كانت في غالبيتها إلى جانب بريطانيا على الرغم من حياد الحكومة الأمريكية المشبوه من جهة ، وعلى الرغم من تحييد بعضهم لمبدأ العزلة الممتد بجذوره إلى "مبدأ منرو" ^(٣) من جهة ثانية وزاد

(١) Grant (A. J.) and Temperly (H.), Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries, 1789 - 1950, sixth edition (London, 1952), p. 554.

(٢) Grant and Temperly, Op. Cit., p. 553 .

(٣) صدر مبدأ منرو في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، وهو يجسد الشعور الأمريكي القومي القائل بأن أمريكا للأمريكيين "America for Americans" ، وهو بذلك يجعل ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الأمريكية قوياً ، على الرغم من أن مبدأ منرو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى العزلة داخل القارة الأمريكية ، ويعيداً عن التدخل في شؤون القارات الأخرى .
انظر : (Porkal E. Taylor) Colombia and the United States, 1765 - 1934 : 34 - 133 pp. (Duke University press, Durham, North Carolina, 1935)
- West Willis Manson, American History and Government (New York, 1912) p. 449.

موقف الولايات المتحدة وضوحاً في مؤازرة الحلفاء بعد سقوط فرنسا وتوقيعها معاهدة الهدنة مع ألمانيا في مدينة كومبين "Compiegne" في ٢٢ يونية ١٩٤٠م ، ومع إيطاليا في ٢٤ يونية ١٩٤٠م .

وقد ترتب على خطاب الرئيس روزفلت عدة قرارات أمريكية، أذكر منها :
١ - أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية "قانون هافانا" في ٢٩ يوليو ١٩٤٠م أعلن بمقتضاه بأن مبدأ مونرو "Monroe Doctrine" يمتد في شموليته إلى حماية الولايات المتحدة الأمريكية لمستعمرات الدول الأوربية الموجودة في القارة الأمريكية ؛ ليحول دون انتقالها إلى ألمانيا في حالة سقوط فرنسا وهولندا وغيرهما من الدول الأوربية المؤيدة للحلفاء .

٢ - كونت الولايات المتحدة الأمريكية مع حكومة كندا مجلساً دفاعياً مشتركاً في أغسطس ١٩٤٠م ؛ الغرض منه إحكام قبضة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأمريكية بصفتها القوة الأعظم فيها .

٣ - وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا في ٢ سبتمبر ١٩٤٠م ، اتفاقاً تم بمقتضاه تأجير بريطانيا بعض قواعد البحرية والجوية الموجودة في جزر الهند الغربية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من أجل دعم القوة الأمريكية في المحيط الأطلسي من جهة ؛ وبسط النفوذ الأمريكي الكامل على القارة الأمريكية من جهة ثانية . وبالمقابل تحقق بريطانيا من وراء ذلك تأمين سلامة السيل المادي المتدفق عليها من الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - أقرضت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا العظمى (٥٠) مدمرة؛ كي تستخدمها الأخيرة في حربها ضد دول المحور ، وهي جزء من الدعم العسكري الأمريكي لها .

وهكذا فقد عدّت كل الإجراءات السابقة مقدمات لإعلان قانون الإعارة والتأجير الذي رأى الأمريكيون ضرورته ، وبخاصة بعد نضوب الخزينة البريطانية في نهاية عام ١٩٤٠م من جهة .. وبعد أن صار لدى الحكومة الأمريكية قنوات ومبررات كافية للتمهيد لدخول الحرب إلى جانب بريطانيا من جهة ثانية .

لقد أقر الكونجرس الأمريكي قانون الإعارة والتأجير ، واعتمده الرئيس الأمريكي في ١١ مارس عام ١٩٤١م ، وأصبح بمقتضاه الحق للرئيس الأمريكي التصرف في أية أدوات عسكرية وغير عسكرية بالبيع أو نقل الملكية أو المبادلة أو التأجير أو الإعارة أو أية طريقة أخرى يراها (١) .. وقد وهبت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى هذا القانون مبلغاً قدرت قيمته ما بين أربعين إلى خمسين مليار دولار طيلة سنوات الحرب إلى دول الحلفاء والدول الصديقة لها . وقد تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الأموال بعد انتهاء العمل بهذا القانون في أغسطس عام ١٩٤٥م (٢) .

ومنذ صدور قانون الإعارة والتأجير أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تسير حثيثاً تجاه خط دول الحلفاء وبتجاه معاكس لخط دول المحور ؛ فوضعت

(١) فيشر (هـ . أ . ل .) ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ،

ط٧ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦م ، ص ٦٨٥ .

(٢) فيشر ، المصدر السابق ، ص ٦٨٥ .

يدها على جميع سفن المحور التي كانت قد اضطرت إلى البقاء في موانئها؛ خوفاً من وقوعها بيد الأسطول البريطانيّ وهي في طريق عودتها إلى بلادها . وأخذت كذلك جزيرة جرينلند ووضعتها تحت حمايتها المؤقتة . وهبت بريطانيا خمسين سفينة لنقل النفط ، واستولت على السفن الفرنسيّة الراسية في الموانئ الأمريكيّة .. وفي يونيو ١٩٤١م جمدت ثروات رعايا دول المحور ، وأغلقت جميع قنصلياتها بالولايات المتحدة ، واحتل أسطولها الحربيّ جزيرة أيسلند بالاشتراك مع البريطانيين (١) .

المملكة وقانون الإعارة والتأجير :

كانت هناك عوامل وظروف وأسباب أجبرت عدداً كبيراً من الدول التي أسميها هنا بدول الخط الثاني على اتّخاذ مواقف متغايرة تجاه الحرب والدول الكبرى المشتركة فيها في فترة الحرب العالميّة الثانية .. وفي الجانب الآخر فقد اتخذت الدول الكبرى المتحاربة أو ما أسميها هنا بدول الخط الأول مواقف مختلفة تجاه دول الخط الثاني فكانت ظروف دول الخط الثاني تحتم عليها التعاون والوقوف إلى جانب إحدى القوى المتحاربة . فمنها ما كان تحت الانتداب، ومنها ما كان مرتبطاً بمعاهدات تحدّ من سيادتها الوطنيّة ، ومنها ما كان يرتبط بإحدى الدول المتحاربة أو بعض منها بمصالح اقتصادية مشتركة أو متوافقة ، أثرت إلى حد ما على المواقف السياسيّة لتلك الدول ؛ إضافة إلى أن هناك ظروفاً قهريّة فرضت على دول معينة فاضطرتها لقبول أمر ما أو وضع ما بحكم ضعف قوتها الحربيّة التي حالت دون الدفاع عن حريتها الوطنيّة أو إرادتها

(١) فيشر ، نفسه ، ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ .

المحليّة فأجبرت على اتخاذ موقف معين تحت وطأة القوة المعتدية عليها .. ومن هنا فإن معظم دول الخط الثاني كانت ذات مصير واحد وهو عدم القدرة على الاختيار على الرغم من تعدد الأسباب واختلاف الظروف لكل منها .

ومما لا شك فيه أن قوانين الدول ومعاييرها ، لا تتعارض ألّبتة مع مبدأ الاستفادة من قرارات الدول الأخرى ، وقوانينها ما دامت تتجاوب مع مصالحها ، على الرغم من مدى الفائدة التي قد تحصل عليها الدولة المستفيدة والدولة المفيدة ؛ لأن هذا الأمر يتأثر كثيراً بظروف كل منهما ، وبخاصة في مصالحها المتشابكة أو المشتركة .

وبناءً عليه فإن الدول التي استفادت من قانون الإعارة والتأجير ؛ كانت مصالحها الاقتصادية على الأقل متوافقة إلى حد كبير مع مصالح الدولة صاحبة القانون أو الدولة المنظمة والموزعة لعائداته ، على الرغم من اختلاف ظروف كل منها .. كما أن هناك من المبررات والقناعات ما جعلت الدولة صاحبة القانون توافق على إدراج بعض الدول ضمن البلاد المستفيدة من هذا القانون ، ومن خلال هذا كله تختفي حدة حساسية الموقف ، أو التحسس منه ؛ لأن مبدأ التعامل القائم ما هو إلاّ تعامل دوليّ قائم على أسس وقوانين دوليّة تحترمها الدول ذات العلاقة قدر احترامها للقوانين الدوليّة ؛ كي تحافظ بذلك على قدر من المستوى الدوليّ ، ضمن منهج مبدأ الند للند ، عندما توافق المصالح أو بعضاً منها .

أما عن الأسباب التي جعلت المملكة تستفيد من قانون الإعارة والتأجير :

فيمكن تصنيفها إلى صنفين : أولهما : الأسباب التي تخص المملكة والتي تنطلق من مصالحها واحتياجاتها المحليّة ومتطلباتها الدوليّة ، وثانيهما :

الأسباب التي تخص الولايات المتحدة صاحبة القانون ومركز تمويله ، وبريطانيا الدولة المستفيدة الأولى من القانون والدولة المنظمة والموزعة لعائداتها .. ومّا تجدر الإشارة إليه أنه قد لا يحدث تضارب كبير في مصالح الدولتين الكبيرتين: الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا في معالجة القضايا الدوليّة ، وبخاصة في فترات الحرب .. وقد يحدث خلاف فعلي في بعض الأحيان في استراتيجيّة كل من الدولتين عندما تعالج مصالحهما من زاوية فرديّة . ونذكر هنا أهم الأسباب التي جعلت المشكلة تستفيد من القانون والتي هي تخص المملكة ذاتها ، فهي :

١ - ضعف اقتصاديات المملكة ، في فترة الحرب العالميّة الثانية ؛ حيث مرت المملكة بأزمة اقتصادية حادة ^(١) عندما قلت عائدات النفط، وعائدات الحج بسبب تناقص عدد الحجاج القادمين من الخارج ، أضف إلى هذا قلة عائدات الدولة من المرافق الأخرى كالتجارة وغير ذلك . ومن هنا رأت المملكة أن تكسر طوق الأزمة الاقتصادية التي ترم بها البلاد ، وتفك الاختناق الماليّ الذي تعرضت له ميزانية الدولة عن طريق طلب قروض ماليّة من شركة الزيت ؛ على أن تسدد هذه القروض من عائدات الدولة من النفط ^(٢) . ولما كانت شركة الزيت غير قادرة على تلبية جميع احتياجات المملكة من القروض التي طلبتها، رأى مسؤولوها أن يعرضوا الأمر على الحكومة الأمريكيّة كي تقوم

The Naitional Archives of the U. S. A., Department of State, Division (١) of Near Eastern Affairs, Memorandum to the Secretary of State, dated August 6, 1941 No. 89oF . 51/37 .

The National Archives of the U. S. A., Aletter from Moffett to Mr. (٢) president, dated April 16, 1941 No. 890F No. 51/84 .

بإقراض السعودية من البنك الفيدرالي الأمريكي من جهة إدراجها في قائمة الدول المستفيدة من قانون الإعارة والتأجير من جهة ثانية .

٢ - حاجة المملكة العربية السعودية إلى معدات زراعية ، ومضخات مياه ، وآلات حفر الآبار الارتوازية ، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمذياع ، وآلات « ميكانيكية » أخرى كالسيارات وغيرها من مسائل الحضارة الحديثة .. أضف إلى هذا فإن المملكة بحاجة إلى معدن الفضة اللازم لسك الريالات السعودية ، وإلى عدد كبير من المختصين لتشغيل الآلات وصيانتها . وقد حوت لائحة قانون الإعارة والتأجير التي صدرت في ١١ مارس ١٩٤١م بنوداً خاصة لهذه الأمور .

٣ - حاجة المملكة إلى السلاح والمعدات الحربية والتدريب العسكري في مجال بناء القدرة الحربية والقوات الجوية السعودية . وقد احتلت الشؤون العسكرية والحربية جانباً مهماً من جوانب الصرف التي شملتها بنود قانون الإعارة والتأجير ؛ وذلك من أجل رفع القدرة القتالية للدول التي تتحارب مع المحور من جهة ، وللدول الأخرى المساعدة لها من دول الخط الثاني من جهة أخرى . وفي الجانب الآخر فقد وضعت القواعد التي تنظم مسألة القروض والمساعدات والهبات التي تدفع من أموال قانون الإعارة والتأجير ؛ تلك القواعد التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الحرب من جهة واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية ويمكن بلورة تلك القواعد التالية :

The National Archives of the U.S.A., Division of near Eastern Af- (١) fairs, Department of State, Memorandum of Conversation dated Nov. 1, 1943, No. 890F. 0011/ 100.

١ - المصالح الاقتصادية المشتركة ، حيث ارتباط شركات البترول الأمريكية بالنفط السعودي ، مما جعل الحكومة الأمريكية تعدّ هذا الموضوع من موضوعات الدفاع الحيويّة عن مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة النفط ، فهو مصدر طاقة مهم جداً لتزويد الجيش الأمريكيّ بما يحتاجه منه ، وبأسعار أقل من أسعار السوق . حتى أن شركات النفط الأمريكية العاملة خارج الولايات المتحدة قررت اعتماد بليون برمبل من الزيت للجيش الأمريكيّ ، لاستعمالها بعد الحرب ولمدة خمسين سنة ^(١) . وقد أدّى هذا إلى تقوية مركز السعودية ، ورفع شأن الملك عبدالعزيز عند الأمريكيين . وقد أشار إلى هذا الأمر المستر هارولد إكس "Ickes" وزير الداخلية الأمريكية في فترة الحرب العالميّة الثانية ، حين قال عن الملك عبدالعزيز : "إنه حاكم قوي وصديق للأمريكيين ، وبيده حقوق امتياز النفط الضخم في بلاده ؛ لذا يجب على الأمريكيين أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار" ^(٢) . كما أن السعودية تعدّ من أعظم برك النفط في العالم ، وأن امتياز نفطها عائد إلى الشركات الأمريكية ^(٣) .

٢ - الموقع الذي تتبوّؤه المملكة العربية السعودية بين البحر الأحمر والخليج ؛ وما لهذا الموقع من أهميّة قصوى على طريق الملاحة البحريّ المؤدي إلى الشرق ^(٤) . وقد شكل هذا الموقع أهميّة كبرى في مجال استراتيجية الحرب من جهة ومجال الاستراتيجية الأمريكية من جهة ثانية .

(١) ارجع إلى ما ورد في المجلة الاقتصادية الأمريكية : Nation (New Yourk), Feb, 19, 1944.

(٢) انظر المجلة الاقتصادية الأمريكية : Fortune (New Yourk), June 9, 1944, p. 123 .

(٣) Shwadran (Benjamin), The Middle East Oil and the Great powers (New York, 1955), p. 308 .

(٤) The National Archives of the United States, Department of State, (٤)

٣ - كون السعودية تشكل وحدة سياسية رئيسية من بين الوحدات السياسية في منطقة الشرق الأوسط^(١) ، إلى جانب أهميتها الدينية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي .

٤ - كون السعودية تحتل بقعة واسعة من الأرض ؛ وأن جزءاً صحراوياً منها غير مأهول بالسكان ، وقد يفيد هذا كثيراً في استراتيجية الحرب ؛ حيث تمر فوقه الطائرات الحربية دون إزعاج للسكان ، وبمنتهى السرية التامة ؛ وأنه لمن الضروري إذا ما أراد طيران الحلفاء استخدام هذه الأجواء أن يحصل على حق المرور من الحكومة السعودية^(٢) . ويدل هذا على أن الدول الكبرى كانت حينئذ تتعامل مع المملكة العربية السعودية معاملة الند للند ، ضمن إطار القانون الدولي الذي ينظم العلاقات الدولية بين الدول .

أما بريطانيا فكانت تنظر إلى الأمر من خلال قواعد مبنية على أساس الظروف القائمة ؛ وكانت تحاول جاهدة استقطاب كل القواعد التي تهئ الدعم والفائدة لاستراتيجية الحرب ضد المحور، كإبعاد دول الخط الثاني - قدر الإمكان - عن المحور؛ وإبقاء حالة من الهدوء العام تسود الأوضاع الداخلية لتلك الدول ؛ لتبقى بريطانيا العظمى بعيدة عن مجال التأثير، ومجال الدخول في دوامة الفوضى الداخلية لهذه الدول ؛ كي لا يشغلها هذا عن أمر أهم وأصعب

(١) - Division of Near Eastern Affairs, Dec. 14, 1942, No. 890F. 24/20 .

- The National Archives of the United States of America, Department of State, Division of Near Eastern Affairs, Dec. 14, 1942 No. 890F. 24/30.

(٢) الوثيقة نفسها . The Geog . Journal, Vol. LX111 June to Dec. ,

وهو الحرب وما يتبعها من حالة الطوارئ . ومن هنا نلاحظ أن قانون الإعارة والتأجير قد خصص للموضوعات التي تخدم دول الحلفاء ، وتقوي من صمودها ضد دول المحور واتباعها . فهو يدخل ضمن دائرة استراتيجية الحرب التي تخوضها دول الحلفاء ضد المحور .

وكان الموقف البريطاني بالنسبة للسعودية مبنياً على أساس أن السعودية تحتل مكانة خاصة بالنسبة لأهميتها الاستراتيجية، وبخاصة في مجال المواصلات الأمبراطورية . يقول البريطانيون^(١) في هذا الصدد : "إنه إذا أردنا أن نظير باتجاه مستعمراتنا في الشرق ؛ فإن السعودية ضرورية جداً لنا . وعلينا أن نتحدث مع الملك عبدالعزيز للحصول على اتفاقية نستطيع من خلالها أن نهبط في الأراضي السعودية ونظير منها ، ولكن علينا أيضاً أن ننتبه بأن محادثاتنا مع الملك السعودي لا بد وأن تكون على مستوى الند للند ؛ وكأننا نتحدث مع إيطاليا أو فرنسا أو غيرها : وهنا تتفق وجهة النظر البريطانية مع وجهة النظر الرسمية الأمريكية - من خلال الوثائق السريّة - على أن الملك عبدالعزيز آل سعود قويّ الشخصية ، ويتمتع بسلطة قويّة .

وكانت بريطانيا تعرف تماماً أن موقف المملكة من الحرب هو موقف حياديّ، ولكنه أقرب إلى الحلفاء منه إلى المحور ، ويفسر هذا الموقف بما كانت تقدّمه السعودية من تسهيلات لبريطانيا ثم للولايات المتحدة خلال فترة الحرب في مجالات الاتصالات : السلكيّة واللاسلكيّة ، والطيران^(٢) .

(١) Major, A. L. Holt, "the Future of the North Arabia Desert".

(٢) F. O. 371, vol. 31450, E 3875, 29 Jan, 1942

وقدر البريطانيون أن موقف السعودية على الحياد هو أكثر نفعاً وفائدة لهم للأسباب ^(١) التالية :

أ - إذا أعلن الملك السعودي الحرب ضد المحور وانضم إلى جبهة الحلفاء فإن هذا سيجعل سواحله الطويلة معرضة لهجوم المحور عليها من البحر ومن الجو ؛ وأن القوات البريطانية الموجودة في المنطقة لا تكفي لحماية سواحله المترامية الأطراف ، وقد يؤدي هذا إلى تدمير مواقعها وقواتها في المنطقة .

ب - إذا دخلت السعودية الحرب إلى جانب الحلفاء فإن هذا سيجعلها تطالبهم بتقديم العون المادي والعسكري لها ؛ وأنه إذا كان بوسعهم تقديم العون المادي لها ، لكنه يستحيل عليهم أن يقدموا لها العون العسكري الضروري لتجهيز جيشها بالمعدات اللازمة .

ج - إذا دخل الملك السعودي الحرب إلى جانب الحلفاء فإنه سيطالب بريطانيا بتغيير موقفها من القضية الفلسطينية بشكل يناسب العرب .. والمعروف أن الملك السعودي عدو لليهود .

د - إن حياد السعودية يقوي مركز بريطانيا في الخليج ، وقد يؤدي هذا إلى تقوية مركزها أيضاً في حالة قيام أي اعتداء إيطالي على اليمن ، أو في حالة حدوث اضطرابات ضدها في العراق ؛ كما أن حيادها كدولة صديقة لبريطانيا يقوي مركز بريطانيا في العالمين ، العربي والإسلامي .

F. O. 371, vol. 24590, E 226/2060 / 25, Colonial Office, Downnig (١) street. 11 July, 1940.

وقد قيدت بنود لائحة^(١) قانون الإعارة والتأجير الخاصة بأدوات دفاع الدولة التي تحصل عليها ، بحصر استخدامها ضمن دائرتها الخاصة في عملية الاستخدام الذاتي . فقد نص البند الرابع من اللائحة الصادرة في ١١ مارس ١٩٤١م ، على عدم "نقل حق أداة الدفاع أو المعلومات العائدة للدفاع لا بطريق الهبة ، ولا بالبيع ، ولا بأي صورة أخرى ، دون موافقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . ونص البند السابع من اللائحة على أنه :

"إذا اقتضى - من جراء إحالة أي أداة من أدوات الدفاع أو المعلومات العائدة للدفاع - حماية حقوق أحد رعايا الولايات المتحدة ممن لهم حقوق امتيازية ؛ فعلى البلد أن يقوم بذلك عند وقوع الطلب من قبل الرئيس الأمريكي ، أو من قبل الشخص المعين من قبله .

مدفوعات قانون الإعارة والتأجير الخاصة بالمملكة :

يلاحظ من خلال تتبع الوثائق الأمريكية الخاصة بقانون الإعارة والتأجير الأمور التالية :

١ - تشير الوثائق الأمريكية بأن ضم المملكة العربية السعودية إلى قائمة الدول المستفيدة من قانون الإعارة والتأجير : جاء بناء على توصية قدمها المستر جيمس أندرو موفت "James Andrew Moffett" رئيس شركة

(١) جاء هذا في الرسالة التي أرسلتها وزارة الخارجية السعودية بمكة المكرمة إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ، موقعة من قبل وزير الخارجية بالنيابة الشيخ يوسف ياسين ، ومؤرخة في ٢٩ رجب ١٣٦٢هـ / الموافق ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٣م ، رقم ٣٨ / ٥ / ٥٨ ، وهي من محفوظات الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية .

كاليفورنيا أربان ستاندر أويل إلى الرئيس الأمريكي في هذا الشأن^(١) ، وبخاصة عندما اشتدت حاجة المملكة العربية السعودية إلى المزيد من القروض المالية من شركة الزيت التي أقرضت المملكة العربية السعودية مبلغ ٧,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وهي بحاجة أيضاً إلى قروض مالية أخرى تصل سنوياً في حدود ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار لمدة خمس سنوات^(٢) متتالية في فترة الحرب وما بعدها مباشرة ؛ لأن الحكومة السعودية تمر بأزمة مالية حرجية ، أدت بالملك عبدالعزيز آل سعود أن يطلب مثل هذه القروض من شركة الزيت ؛ على أن يكون إنتاج النفط هو الضمان الأساس لتسديد هذه القروض . وتحت هذه الظروف رأت شركة الزيت أن تحيل الأمر إلى الحكومة الأمريكية من أجل دراسته ، وتقديم حلول مناسبة له ؛ من أجل دعم المملكة وإخراجها من أزماتها الاقتصادية في فترة الطوارئ ، وهي فترة الحرب وتذكر رسالة المستر موفت الموجهة إلى الرئيس الأمريكي "بأنه واثق (موفت) من أن حكومة بلاده ستولي الأمر اهتماماً شديداً ؛ كما وأنه مقتنع بأن الرئيس الأمريكي لا بد وأن يجد مخرجاً قانونياً مناسباً تستطيع الحكومة الأمريكية من خلاله أن تقدم للمملكة قروضا ومساعدات مالية هي الآن في أمس الحاجة إليها^(٣) .

The Archives of the U.S.A., copy of Aletter from J. A. Moffett to Mr. (١) president of the United states of America, April 16, 1941, No. 890F. 51 48 - 1. 2 .

- Shwadran, op. cit., p. 306 .

(٢)

- Department of State, Division of Near Eastern Affairs, May 10, 1941, No. 890F. 51/31.

The National Archives of the U.S.A Department of State, Division of (٣) Near Eastern Affairs, April 16, 1941 No. 890F. 51/48 - 1/2, Copy of Aletter from J. A. Moffett to Mr. president.

٢ - تعكس الوثائق موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتردد بالنسبة لدفع مبالغ كبيرة إلى الحكومة السعودية دون ضمان كاف لتسديدها ، بالرغم من ضمان شركة الزيت ، وموقفها المعلن بأن هذه القروض ستسددها المملكة من إنتاج نفطها بعد توقف الحرب ، وعلى مدى سنوات طويلة . وقد ارتكزت الحكومة الأمريكية في ترددها هذا على أمرين أساسيين هما : أن الحكومة الأمريكية ليس بوسعها أن تشتري نفطاً في الأرض ^(١) ، وثانيهما : وهو الأمر الذي يقلق الأمريكيين ويزعجهم حقاً ، وهو أنهم يعدّون السعودية بأنها أقرب في صداقتها للبريطانيين منهم ، كما أن السعودية حسب اعتقادهم تأتي في مجال السياسة البريطانية أكثر مما هي في مجالهم ^(٢) .

٣ - تشير الوثائق إلى مدى الضغط الذي مارسته شركة الزيت على الحكومة الأمريكية من أجل إقناعها بضرورة دعم المملكة مالياً واقتصادياً على شكل قروض ومعونات أمريكية . وقد اتضح هذا الضغط في مذكرة المستر موفت المرفوعة إلى وزارة الخارجية والمقدمة إلى الرئيس الأمريكي كي يطلع على حقيقة الوضعين : الاقتصادي والسياسي في المملكة .. وقد ركّز موفت في مذكرته على عدد من الأمور المهمة : كموقف المملكة إلى جانب الحلفاء على الرغم من عدم إعلانها الحرب على دو المحور ، ومركز الملك عبدالعزيز وثقله في العالمين : العربي والإسلامي ، وحق امتياز النفط الممنوح إلى

The National Archives of the U.S.A, Department of State, Division of (١) Near Eastern Affairs May 10, No. 890F. 51/31.

The National Archives of the U.S.A, Department of State, Division of (٢) Near Eastern Affairs November 22 1841, No. 890F. 00/ 74.

الشركات الأمريكية في مساحة أرض نفطية تبلغ في حدود ١٦٢,٠٠٠,٠٠٠ هكتار ، ولمدة ٦٠ سنة ^(١) . وملكية شركة الزيت وهي تعود إلى عدد كبير من الأمريكيين بلغ عددهم في حدود ١٦٠,٠٠٠ مالك ^(٢) .

٤ - تفيد الوثائق أن بريطانيا كانت المسؤولة الأولى عن المساعدات التي تقدم إلى المملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير ، وظلت الأمور على هذا النمط مدة طويلة في فترة الحرب . وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من تقديم بريطانيا المساعدات إلى السعودية عن طريقها مباشرة ؛ لأنها أخذت تشعر بمرارة بأن بريطانيا هي المستفيد الأول من هذا كله في عدة أمور ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر منها :

(١) حصلت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا على حق التنقيب عن النفط في البلاد السعودية في المنطقة الشرقية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣٥) بتاريخ ٧ يوليو ١٩٣٣م ، الموافق ربيع الأول ١٣٥٢هـ ، وصدقت عليه الشركة في ٥ يوليو ١٩٣٣م ، الموافق ربيع الثاني ١٣٥٢هـ . وقد شاركت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا شركة أمريكية أخرى هي شركة تكساس عام ١٩٣٦م ، وتغير اسم الشركة إلى اسم جديد هو "شركة كاليفورنيا آرييان ستاندرد أويل : California Arabian Standard Oil"

وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٤٤م حيث سميت الشركة باسم جديد ، وشركة أمريكية جديدة وهي : شركة الزيت العربية الأمريكية "Arabian American Oil Co. (أرامكو) وقد ضمت الشركة الجديدة أربع شركات أمريكية هي : شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ٣٠٪ ، وشركة تكساس ٣٠٪ ، وشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي ٣٠٪ ، وشركة سوكوني فاكوم ١٠٪ .

Bulter, (Grant, C.), King and Camels, New Yourk, 1960, p. 76 .

- حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٤ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦١م .

(٢) - The National Archives of the U.S.A, Strictly Confidential, from Information of the United States of America, Jidda, to the Secretary of State, Washington, April 13, 1944 No. 890F . 24/153 .

أ - أخذت بريطانيا تصدر مصنوعاتا وبضائعها من خلال مدفوعات قانون الإعارة والتأجير ، وفي هذا الأسلوب ترويج للمصنوعات البريطانية ، وسوق رابع ^(١) لها ؛ لأنها هي التي تفرض الأسعار بالشكل الذي تريده ، وفي هذا أيضاً نكسة للمصنوعات الأمريكية ؛ علماً بأن مدفوعات قانون الإعارة والتأجير هي أموال أمريكية .

ب - حاول البريطانيون من خلال مساعدتهم المقدمة من خلال قانون الإعارة والتأجير أن يكسبوا السعودية إلى جانبهم، وذلك بتوجيه البعثات الدراسية السعودية إلى المدارس في فلسطين ومصر والسودان ، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن ترسل تلك البعثات الى الجامعة الأمريكية في بيروت .. كما أن بريطانيا كانت ترغب في تعيين خبير مالي بريطاني لتنظيم الميزانية ، ولإصلاح الجهاز الإداري في وزارة المالية . وكانت ترغب أن يدفع المسلمون الذين في مستعمراتها رسوم الحج بالجنيه الإسترليني في بلادهم، ثم تقوم بدورها بدفع هذه النقود بالريال السعودي إلى الحكومة السعودية ^(٢) .

٥ - بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الحكومة البريطانية أن تكون المساعدات التي تقدم إلى السعودية من خلال قانون الإعارة والتأجير ..

(١) - The National Archives of the U.S.A, Strictly Confidential, from le- gation of the United States of America, Jidda, to the Secretary of State, Washington, April 13, 1944 No. 890F . 24/153 .

(٢) الوثيقة السابقة :- A letter from Amer- ican legation, Cairo to the Secretary of State, Washington, D. C. June 21, 1944, No. 890F. 24/6 - 2/44.

ضمن برامج اقتصادية مشتركة تعدها الدولتان وتقدمهما إلى السعودية معاً . وهكذا بدأت تظهر البرامج الاقتصادية المشتركة ^(١) . وكان ممّا ساعد على التدخل الأمريكيّ في هذه القضية ما قدمته الحكومة السعودية من طلبات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تطلب فيها المساعدة الأمريكية المباشرة ، وبخاصة ؛ لأن المساعدات البريطانية التي تقدم لها مساعدات غير كافية ، على الرغم من أنها مساعدات من قانون الإعارة والتأجير ^(٢) .

نلاحظ أن المملكة كانت قد طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الدعم الاقتصادي لها في فترة الطوارئ ؛ على أن تكون هذه المساعدات «مبرمجة» ، إما من خلال المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة ، أو من خلال قروض مالية تقدمها الحكومة الأمريكية للمملكة من بنك التصدير والاستيراد الأمريكيّ ، على أن تسدد المملكة هذه القروض من عائدات النفط السعوديّ بعد توقف الحرب ، وبضمان من شركة الزيت الأمريكية العاملة في البلاد السعودية ؛ لأنه بدا من الواضح أن الشركة الأمريكية للنفط ليس بمقدورها أن تقدم قروضاً مالية كبيرة للسعودية في فترة الحرب ، وهي لم تنتج من النفط إلا القليل جداً ؛ وأن جل أعمالها قد توقفت خلال فترة الحرب .

- The National Archives of the U.S.A, Despach No. 205, from Amer- (١)
ican legation, Jadda, August 3, 1944, entitled Joint Communication
to Saudi Arabia Concerning - British Joint supply program for Sau-
di Arabia.

- The National Archives of the U.S.A, Secretary Confidential, from le- (٢)
gation of the United States of America, Jidda, to the Secretary of
State, Washington D.C., May 2 1944, No. 890F . 24/170 .

المدفوعات البريطانية المقدمة للمملكة من خلال قانون الإعاة والتأجير :

تشير الوثائق إلى أن المدفوعات المالية والاقتصادية التي قدمت إلى المملكة من خلال قانون الإعاة والتأجير وصلت في حدود (٩٩) مليون دولار أمريكي^(١) موزعة بحسب مصدرها . فكانت بريطانيا قد دفعت منها في حدود (٥١) مليون دولار أمريكي من خلال الدفع المباشر ، ومن خلال الدفع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد دفعت الولايات المتحدة الباقي ، إما عن طريق مشترك مع بريطانيا ، وإما عن طريق مباشر دفعته بنفسها بعد انضمامها إلى دول الحلفاء كشريك مباشر في الحرب ضد دول المحور ؛ وقد عدل هذا بدوره الوضع القانوني المتفق عليه ، باعتبار أن بريطانيا هي صاحبة التصرف بأموال القانون ، ولا يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تدفع معونات مباشرة من مخصصات قانون الإعاة والتأجير قبل عملية انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب .

وكانت المساعدات المقدمة إلى المملكة العربية السعودية من خلال قانون الإعاة والتأجير تركز على المواد التموينية ، وسيارات النقل ، وما يلزمها من قطع غيار ، ومضخات مياه ، وأدوات زراعية ، وأدوية ، وبعض المستلزمات

-
- Oil and the State Department, Policy on Palestine, the documentary (١) evidence of how ARAMCO attempts to destrey the Position reselution of the United Nations, memorandum submitted to the president of the United States, June, 1948, by the Nation associates, Sovesey Street, New York, 7. Ny, (Harvard University Library, No. 9250).
 - Shoadran (Benjamin), the Middle East Oil and the Great powers, New York, 1955, p. 308 .

الطبية الضرورية ، إلى جانب معدن الفضة النقي الذي استخدم في سك الريال السعودي الفضي في فترة الحرب .

وتشير الوثائق إلى أن المساعدات البريطانية المقدمة سنوياً إلى المملكة العربية السعودية بعد عام ١٩٤١م ، وصلت إلى أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني^(١) . وقد قدر البريطانيون وحلفاؤهم في الحرب العالمية الثانية أهمية السعودية بالنسبة لاستراتيجية الحرب ؛ مما أدى إلى زيادة المساعدات^(٢) التي قدمت لها حينئذ .

وقد أفلقت المساعدات البريطانية المقدمة مباشرة إلى المملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وقد دفعهم قلقهم هذا إلى معالجة الأمر بالتصدي الأدبي له ، وجاء هذا التصدي على نمطين ، أولهما :

مشاركة البريطانيين فيما يقدموه إلى السعودية من مساعدات من خلال قانون الإعارة والتأجير حتى لا ينفرد البريطانيون في ذلك .

The National Archives of the U.S.A, Department of State, Division of (١) Near Eastern Affairs, lend - Lease for Saudi Arabia, Dec. 14. 1942. No. 890F. 24/ 20 .

- The National Archives of the U.S.A, Department of State, Division (٢) of Near Eastern Affairs, lend - Lease for Saudi Arabia, Dec. 14. 1942. No. 890F. 24/ 20 .

- Investiguion of National defence Program, United States, Senate, English Congress, Fisrt session, pwrsuant to sres 46 - 80th Congress, 71 - 77th Congress, part 41, petrotem Arrangement with Saudi Arabia, United States Goverment printing office .

ثانيهما: تقديم المساعدات والقروض الماليّة إلى المملكة العربيّة السعوديّة، كي يتفوقوا بذلك على الدور الذي يلعبه البريطانيون تجاه الحكومة السعوديّة . وقد أفاد هذا التصدي الأمريكيّ المملكة العربيّة السعوديّة كثيراً ؛ إذ أنه ساعدها في التغلب على الأزمة الاقتصاديّة الحادة التي ألمت بالبلاد في فترة الطوارئ . وكانت بريطانيا مجبرة على تقديم المساعدات للمملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير ؛ لأنها تقدر أهميتها من الناحيتين الاستراتيجيّة والدوليّة ، إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألتين مهمتين هما :

- ١ - أهمية موقع المملكة بالنسبة للمواصلات الإمبراطوريّة في مناطق الشرق.
- ٢ - أهميتها الدينيّة بالنسبة للمسلمين، وهذا أمر يهم بريطانيا باعتبارها الدولة الأجنبية الأولى التي تستعمر الكثير من بلدان العالم الإسلامي أو بلداناً فيها أعداد غفيرة من المسلمين .. أضف إلى هذا فإن بريطانيا منذ خروجها من الحرب العالميّة الأولى حتى نهاية الحرب العالميّة الثانية وهي تشكل دولة عالميّة أولى ذات نفوذ استعماري متفوق في الشرق . وكانت بريطانيا هي المورد الأعظم للأسلحة في المنطقة . أضف إلى هذا فإن شركاتها كانت تشكل تفوقاً اقتصادياً على غيرها في بلدان المنطقة المذكورة^(١) على مستوى القطاعين : العام والخاص . وبناء على هذه الاعتبارات فقد التزمت بريطانيا بتقديم المساعدات الاقتصاديّة والماليّة والعسكريّة المحدودة إلى المملكة العربيّة السعوديّة . فقدمت لها في حدود (٢٢٥,٠٠٠) جنيه استرليني في الشهر^(٢) ، وبخاصة

(١) انظر : F.O. 371, vol. 12233 .

(٢) The National Archives of the U.S.A, Memorandum from the Legation of the United States, Jidda, to the Secretary of State, Washington May 1944 No. 890F. 24/170.

بعد عام ١٩٤١م . وتشير الوثائق إلى أن المساعدات البريطانية المباشرة المقدمة إلى المملكة تدرجت من (١٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني إلى أكثر من (٣,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني في السنة .

وبين الجدول التالي المساعدات البريطانية المقدمة للمملكة في سنوات مختلفة من خلال قانون الإعارة والتأجير^(١) أو من خلال مدفوعاتها الخاصة .

المساعدات بالجنه الاسترليني	المساعدات مقدرة بالدولار الأمريكي حسب سعر العملة وقتذاك	العام
١٠٠,٠٠٠	٤٠٣,٠٠٠	١٩٤٠م
٨٥٠,٠٠٠	٣,٤٢٥,٥٠٠	١٩٤١م
٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٠٩٠,٠٠٠	١٩٤٢م
٣٧٥,٠٠٠	١,٥١١,٢٥٠	١٩٤٣م

وقدمت بريطانيا إلى جانب هذه المساعدات مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال فضي مسكوكة في دار السكة البريطانية في كل من بومبي ولندن .
وبالرغم من عمق الصداقة بين بريطانيا والمملكة في هذه الفترة - أعني فترة الحرب - وفي الفترة السابقة لها ، وهناك المنغصات ما كان يعكر صفو هذه الصداقة بين الدولتين ، منها :

١ - منح حق امتياز النفط في السعودية إلى الشركات الأمريكية ، وقد

(١) Investigation of National Defence Program, Unites States, Senate, English Congressm Sres 46 - 80th Congress, 71 - 77th .

فسر البريطانيون هذا بأنه ضد رغباتهم وضد مصالحهم الاقتصادية^(١)؛ وما شجع على إيجاد حالة من التوتر المستور بين الشركات البريطانية والشركات الأمريكية في المنطقة، وقد انعكس هذا على الحكومتين: الأمريكية والبريطانية، على الرغم من تفاههما في هذا المجال.

٢ - الموقف البريطانيّ المعادي للعرب والمسلمين في عملية التحيز الواضح تجاه الصهيونية ضد حقوق الشعب الفلسطينيّ في فلسطين.

٣ - الموقف البريطانيّ من قضايا التحرر الوطني للبلاد العربيّة في كل من مناطق الخليج وجنوبي الجزيرة العربية وشرقي الأردن ومصر والعراق.

المدفوعات البريطانية الأمريكية المشتركة للمملكة :

كانت هناك أسباب أدت إلى قيام اللجنة البريطانية الأمريكية المشتركة الخاصة بتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية إلى المملكة، نذكر من أهمها :

١ - التنبيه الذي وجهته المملكة إلى الحكومة الأمريكية في شأن المساعدات المقدمة إليها من بريطانيا من خلال قانون الإعارة والتأجير بأنها مساعدات غير كافية؛ لأعانة المملكة من أجل أن تتغلب على الأزمة الاقتصادية في فترة الحرب؛ حتى أنها في كثير من الأحيان لم تستطع تسديد رواتب موظفيها ولعدة أشهر^(٢).

The Royal Central Asian Journal, Vol. xxxv/ Jan, 1939. (١)

-The National Archives of the U.S.A, Legation of the United States of America, Jidda, April 13, 1944, Adesire of Saudi Arabia for Assistance from the United States of America, No., 890F. 24/152 .

- The National Archives of the U.S.A, Legation of the United States of America, Jidda, August 3, 1944, American British Joint Supply program for Saudi Arabia in 1944 .

٢ - التخوف الأمريكي من اتساع النفوذ البريطاني وتأثيره على المملكة، وقد تلاقى هذا التخوف مع طلب المملكة الخاص بزيادة المساعدات المقدمة لها من خلال قانون الإعارة والتأجير . وقد حدث هذه الأسباب بالولايات المتحدة أن تطلب من بريطانيا ؛ أن تكون المساعدات المقدمة للسعودية من خلال قانون الإعارة والتأجير من قبل لجنة مشتركة من الدولتين .

٣ - رغبة الحكومة السعودية في التعامل المباشر^(١) مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلقي المساعدات المخصصة لها من قانون الإعارة والتأجير . وقد اعتمدت السعودية في إبداء رغبتها هذه على مرتكزات هي :

أ - إنها الآن أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا في المسائل الاقتصادية المشتركة ، وبخاصة النفط منها .

ب - السعودية أكثر تأثراً وضغطاً على الولايات المتحدة الأمريكية ، مما هي على بريطانيا من جراء إتفاقية النفط الموقعة مع الشركات الأمريكية من جهة ، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى النفط ، بخاصة قواتها المسلحة البحرية والبرية والجوية من جهة ثانية ؛ إضافة إلى أن نفطها يعدّ مصدر إمداد عالمي ، بفضل ما تتمتع به السعودية من احتياطي نفطي كبير مخزون في أراضيها .

ج - اقتناع الحكومة السعودية بأن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة قانون الإعارة والتأجير ؛ هي أكثر سخاء في مساعدتها من بريطانيا .

The National Archives of the U.S.A, Memerandum of Conversation, (١) Division of Near Eastern Affairs, Department of States, Nov. 1, 1943, discussion with Shaikh Hafiz Wahba Regarding to Saudi Arabia lend - lease procedure, no. 890F. 0011/100.

د - التخوف الذي راود المسؤولين الأمريكيين من استغلال بريطانيا مسألة المساعدات التي تقدمها للسعودية في توسيع نفوذها في المملكة .

هـ - موقع السعودية أمر حيويّ للاستراتيجية الأمريكيّة ، بخاصة بعد دخولها الحرب ضد اليابان ؛ ثم ضد دول المحور الأخرى التي لم تستسلم بعد .

وتشير الوثائق إلى أن المساعدات المشتركة التي قدمتها الدولتان الأمريكيّة والبريطانيّة من خلال قانون الإعارة والتأجير : كانت قد بدأت عام ١٩٤٣م ، وهو العام الذي أعلن فيه رسمياً ^(١) أن المملكة العربية السعودية من بين البلدان المستفيدة من قانون الإعارة والتأجير . ويعدّ هذا بمثابة تأكيد للموقف السعوديّ من الحرب الدائرة ؛ وهو موقف مؤيد للحلفاء ومعاد للمحور . وكان هذا الموقف قد بني على اعتبارات من أهمها :

- ١ - عدم تأثر السعودية بالمغريات والوعود الألمانيّة - الإيطاليّة ، كما أنها لم تتأثر بأساليب الوكالات الألمانيّة - الإيطاليّة السريّة ودعايتها ^(٢) .
- ٢ - التسهيلات التي قدمتها السعودية للحلفاء في مجال الاتصالات الجويّة والسلكيّة ^(٣) وغيرهما .. وهذا ما عبر عنه ونستون تشرشل في رده

(١) أعلن رسمياً أن السعودية تستفيد من قانون الإعارة والتأجير في إبريل ١٩٤٣ .

أنظر : The National Archives of the U.S.A, A letter from John E. Orchard, Senior Assistant Administration to M. Paul N. Allen, chief Division of Near Eastern Affairs, Department of State, August 16, 1943, no. 890F . 24/43.

The National Archives of the U.S.A, A Letter from Dean Acheson, (٢) under Secretary of State to Robert Patterson Secretary of War, Feb. 2, 1947 no. 890F. 0011/2-1047.

(٣) F. O. 371. Vol. 31450. E 3875, 29th Jan., 1942 .

على رسالة التهنئة التي أرسلها إليه الملك عبدالعزيز بمناسبة شفائه من مرضه ، فيقول^(٤) : "عندما نتتصر ، ويعود السلام ، فسوف نواصل علاقتنا الحسنة مع جلالتك ، تلك العلاقة التي كان جلالتك دوماً يرينا إياها في الأيام الحالكة . ونقدم إحصاء للمدفوعات العينية التي قدمتها اللجنة الأمريكية - البريطانية المشتركة من خلال قانون الإعارة والتأجير للأعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ م : وهي إحصاءات مبنية على أساس القوائم الرسمية التي أثبتتها الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بقانون الإعارة والتأجير :

م	أنواع المساعدات	الكمية	القيمة الدولار الأمريكي*	العام
١	سيارات شحن	١٨٠	٤٨٠,٠٠٠	١٩٤٣ م
٢	قطع غيار للسيارات	-	١٥,٠٠٠	
٣	إطارات	٣١٢	١٩,٠٠٠	
	المجموع		٥١٤,٠٠٠	
١	سيارات شحن	٨٠	٢٠٣,٠٠٠	
٢	قطع غيار للسيارات	-	٣٥,٠٠٠	
٣	إطارات	٢٨٠٠	١٠٨,٠٠٠	

F. O. 371. Vol 31450, E 6392, 14, July, 1942. (٤)

(*) لم تذكر الكمية أحياناً لصعوبة استخدام الأرقام في أنواع معينة في المواد ، وعليه فقد وضعت علامة (-) مقابل الكمية في مثل هذا النوع من المواد .

م	أنواع المساعدات	الكميّة	القيمة الدولار الأمريكي	العام
٤	أدوية	-	١٢,٠٠٠	١٩٤٤م
٥	معدات زراعية	-	٤٣,٠٠٠	
٦	ورق كتابة	-	٢,٠٠٠	
	المجموع		٤٠٣,٠٠٠	
١	سيارات شحن	٧٦	٢٦٥,٠٠٠	١٩٤٥م
٢	قطع غيار للسيارات	-	٨٩,٥٠٠	
٣	إطارات	٢٦٦٥	١٧٠,٠٠٠	
٤	أدوية	-	٦,٥٠٠	
٥	معدات زراعية	-	١٤,٥٠٠	
٦	ورق للكتابة	-	٦,٨٠٠	
٧	تليفونات	-	,٧٥٠	
٨	منسوجات	٥,٤٢٨,٩١٠ ياردة	١,٣٥٥,٠٠٠	
٩	فولاذ	-	٥,٠٠٠	
١٠	تحلية مياه	-	٣٥,٠٠٠	
١١	راديوهات	-	١٠٠,٠٠٠	
١٢	قمح	٢٢,٨٥٠ (طن)	٢,٥٠٠,٠٠٠	
	المجموع		٤,٥٤٨,٠٥٠	

وقدّمت للمملكة مساعدات مشتركة تركّزت على المواد الغذائية ؛ وإليك
 أنموذجاً ^(١) للمساعدات التي قدّمت للمملكة عام ١٩٤٤م، وهي مساعدات
 كانت تقدّمها الدولتان على مرحلتين :
 الأولى : في النصف الأول من السنة .
 الثانية : في النصف الثاني منها .

النوع	الوزن بالأطنان	القيمة بالجنية الأسترلينيّ
حبوب	٤٠,٠٠٠	١,٦٤٧,٠٠٠
تمور (*)	٤,٥٠٠	١١٢,٠٠٠
سكر	٣,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
شاي	٠,١٣٠	٢٦,٠٠٠
قطع قماش قطن	١,٣٤٠	٨٢٠,٠٠٠
أدوية ومعدات طبية	-	٣٠,٠٠٠
شاحنات وقطع غيار وإطارات	-	٣٠٤,٠٠٠
المجموع		٣,٠٤٤,٠٠٠

The National Archives of the U.S.A, American Economic Mission, (١)
 Meddle East, Office of the Directon, American Legation, Cairo,
 Egypt, June 21, 1944 no. 890F. 124 / 6-2144.

(*) تشير الوثائق إلى أن المملكة العربية السعودية كانت قد اشتكت من نوعيّة التمور التي تقدّم إليها
 من خلال مساعدات قانون الإعارة والتأجير . وطلبت من الدولتين الأمريكيّة والبريطانيّة استبدال
 كمية التمور بكمية حبوب ، فصارت مخصصاتها من الحبوب ٥٠,٠٠٠ طن بدلاً من ٤٠,٠٠٠ طن.

انظر : A Letter from American Legation, Jidda, to King Ibn Saud. Sept. 20, 1944 and Memorandum, Ref. 1130/153/44, no. 890F. 24/19 - 1144.

وإليك جدولاً^(١) يوضح مدفوعات الفضة التي سكت ريبالات سعوديّة بوساطة اللجنة المشتركة في الأعوام ١٩٤٣ م ، ١٩٤٤ م ، ١٩٤٥ م .

العام	القيمة بالريالات	القيمة بالدولارات الأمريكية	ملاحظات عامة
١٩٤٣ م	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	قدم هذا المبلغ إلى شركة الزيت كي تدفع أجور الموظفين العاملين في بناء مصفاة النفط
١٩٤٤ م	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	
١٩٤٥ م	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	
		٩,٠٠٠,٠٠٠	

أما عن المساعدات العسكريّة فإن الوثائق التي بين أيدينا لا تشير إلى تفصيلات هذه المساعدات ؛ وإنما اقتصر على ذكر القيمة النقدية لها . فقدرت المساعدات العسكريّة المقدمة للمملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير عام ١٩٤٤ م من خلال اللجنة البريطانية - الأمريكية المشتركة بـ ١,٥٠٠,٠٠٠

(١) إن جميع ما قدم من فضة أخذ من خزانة الولايات المتحدة الأمريكيّة لأن الخزانة البريطانيّة كانت على وشك النضوب من هذا المعدن . وقد وقعت السعوديّة على اتفاقية قروض تعيد هذه الكمية إلى الخزانة الأمريكيّة علي مدة خمس سنوات بعد انتهاء فترة الطوارئ . وقد أخذت هذه الكمية من الفضة بضمن من البنك الفيدرالي الأمريكيّ .

- The National Archives of the U.S.A, Office Memorandum, : انظر United States Government, April 21, 1947 no. 890F . 24/4-2147. The National Archives of the U.S.A,
- Fisher (S.N.), the Middle East, New York, 1969, p. 554.

دولار أمريكيّ ، وقدرت المساعدات العسكرية من اللجنة نفسها بـ ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكيّ عام ١٩٤٥م . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة برئيسها روزفلت ، وبريطانيا العظمى ممثلة برئيس وزرائها ونستون تشرشل تقديران أهمية السعودية ؛ فقررتا زيادة مساعدتهما لها . وأصبح مجموع المساعدات المقدمة للمملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير حتى عام ١٩٤٤م مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكيّ .. كما وقدم لها مبلغ ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار من الفضة كقروض تسدد على أقساط سنوية في مدة خمس سنوات ، كانت من أجل سك العملة السعودية الفضية .

المدفوعات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة :

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية مباشرة للمملكة من خلال قانون الإعارة والتأجير .

وتشير الوثائق التي بين أيدينا إلى أن الولايات المتحدة قررت أن تأخذ زمام المبادرة من البريطانيين ، وبخاصة بعد عام ١٩٤٣م، حين شعرت جادة بضرورة توسيع نفوذها في الشرق ، وبخاصة في الشرقين، الأدنى والأوسط^(١)، بعد أن خاضت الحروب القاسية والصعبة ضد دول المحور بثقل عسكري واقتصاديّ ضخم . وبناء عليه فقد نظمت الولايات المتحدة الأمريكية برامج اقتصادية ومالية وعسكرية للمملكة ، إلى جانب عدد من القروض المالية التي قدمتها لها كي تستطيع تخطي الأزمة الاقتصادية في فترة الطوارئ .

ففي مجال المساعدات الزراعية ، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية

The National Archives of the U.S.A, SWNCC Country study of (١) Long-Range Assistance to Saudi Arabia, July 30, 1947.

للمملكة عدداً من الآليات الزراعيّة ، ومضخات المياه ، ومعدات الري .. وأنشأت في الخرج مشروعاً زراعياً نموذجياً صرفت عليه مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار في الفترة ما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٦ م^(١) .

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكيّة مساعدات من أجل زيادة كمية مياه الشرب في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة عن طريق تحلية مياه البحر والخليج بوساطة المقاطر الحديثة . وقد اهتمت الحكومة السعودية بتزويد المنطقة الغربيّة بالمياه ، من أجل تأمين شرب الحجاج واستهلاكهم من الماء ، ومن أجل تطوير مدينة جدة كميناء مهم للمملكة ، وكمركز دبلوماسي لها .

وقد أمر الرئيس الأمريكيّ بتشكيل لجنة أمريكية مؤلفة من مندوبين عن وزارة الحرب ، ومندوبين عن وزارة الخارجية ؛ لدراسة مدى المساعدات العسكريّة التي ينبغي على الولايات المتحدة تقديمها إلى المملكة العربيّة السعوديّة من الأسلحة والمعدات والأجهزة الفنيّة الأمريكيّة اللازمة لتطوير أسلحة الجيش السعودي وأجهزته الحربيّة^(٢) .. أضف إلى هذا فقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكيّة المدربين الأمريكيين والخبراء من أجل تدريب الجيش السعوديّ على الأسلحة والمعدات والأجهزة الأمريكيّة .

وتكون الولايات المتحدة الأمريكيّة بهذا الأسلوب قد بدأت تبعد المملكة العربيّة السعوديّة عن مجال الأسلحة والمعدات والأجهزة البريطانيّة التي ظلت

Office of Lend-Lease, Administration, from John E. Orchard to Mr. (١) Paul H. Allen Chief Division of Near Eastern Affairs, Department of State, June 1947.

Memorandum from the president of the United States of America, (٢) May 8, 1945. no. 890F. 00/3- 845. The National Archives of the U.S.A.

مدة طويلة منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ هي الأسلحة المتفوقة في السعودية وفي غيرها من بلدان الشرقين الأدنى والأوسط ، وهكذا بدأ تراجع التأثير البريطاني في المنطقة ليحل محله التأثير الأمريكي . وقد اعترف الأمريكيون بأن البريطانيين ظلوا حتى عام ١٩٤٣م يتبوؤن مركزاً متفوقاً على غيرهم في الشرقين الأوسط والأدنى في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية^(١) .

ولم تتوقف المساعدات والقروض الأمريكية المقدمة إلى المملكة بعد توقف العمل بقانون الإعارة والتأجير بانتهاء الحرب العالمية الثانية ؛ ويعود هذا إلى حركة البناء الحضاري العالمي التي أعقبت حالة الطوارئ بعد إحلال السلام في أعقاب الحرب . فكانت السعودية بحاجة ماسة لتطوير بلادها تطويراً حضارياً حديثاً ، وقد تطلب هذا أموالاً كثيرة . وقدرت الدراسات الأمريكية أن البلاد السعودية بحاجة إلى ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لمسايرة حركة البناء والتطور الحضاري اللازمين للبلاد على مدى خمس سنوات . كما أن شركة النفط في السعودية هي الأخرى بحاجة إلى ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار لتطوير أعمالها النفطية في البلاد السعودية ؛ ومن هنا فإن الحكومة السعودية تحتاج إلى أموال كثيرة من أجل التطور الحضاري فيها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية^(١) .

ومن هنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قررت منح السعودية مساعدات

SWNCC Country Study of Long- Range Assistance to Saudi Arabia, (١) July 30, 1947.

The National Archives of the U.S.A, SWNCC Country Study of (١) Long- Range Assistance to Saudi Arabia, July 30, 1947 .

وقروض مختلفة في فترة ما بعد الحرب من خزintها الخاصة وليس من أموال قانون الإعارة والتأجير الذي توقف العمل به . وكانت هناك أسباب أدت بالولايات المتحدة لاتخاذ هذه الخطوة تجاه السعودية في أعقاب الحرب مباشرة ، منها :

الأزمة النفطية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ إذ زاد نسبة استهلاكها من النفط إلى ٩٦٪ عما كان عليه أثناء الحرب ، كما زاد طلب قواتها المسلحة للنفط ، وبخاصة الأسطول والقوات البرية ؛ وذلك لتطوير المصنوعات الحربية الآلية ، وحاجتها إلى النفط ، على الرغم من مرور العالم في حالة من السلام التي أعقبت الحرب .. لكن ظل التنافس الدولي قائماً متخذاً صورة نزاع أخرى وهي الحرب الباردة بين الدول العظمى ، وما تبع ذلك من تسابق في التسليح والاختراعات الحربية ؛ ولم تنتج الأزمة النفطية هذه بسبب نقص في النفط الأمريكي وإنما كانت نتيجة لسوء الحالة الفنية لمصافي النفط الأمريكية التي أرهقها العمل المتواصل في فترة الحرب . ولأول مرة توجهت ناقلات النفط الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط لجلب النفط إلى بلادها .. وتحول الأمريكيون المصدرون للنفط إلى مستوردين له ، ووجدت كل من نيويورك وشيكاغو في الظهران والبحرين وسيلة للخلاص من الأزمة النفطية الخانقة^(١) .

وبعد قيام حركة مصدق ضد الشركة البترولية الإنجلو- إيرانية في مطلع الخمسينات من القرن العشرين الميلادي ، قبلت شركة أرامكو تعديل حصة الحكومة السعودية لتصبح مناصفة ٥٠٪ ، واعترفت بحق الحكومة السعودية في فرض ضرائب على عائدات الشركة . وبهذا العمل تكون شركة أرامكو -

(١) بنواميشان ، عبدالعزيز آل سعود ، نقله إلى العربية عبدالفتاح يس ، دار الكاتب العربي ، بيروت ،

١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م ، ص ٢٧٥ .

ولأول مرة في تاريخ الاتفاقيات النفطية - قد خضعت لمطالب الحكومة التي تعمل في أرضها ، وتضع نفسها تحت سلطة قوانينها^(١) .

لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة قرضاً بمبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٤٦م ، قدم منه نقداً بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار وأما الباقي فخصص لتمويل المرحلة الأولى من مراحل إنشاء سكة حديد الرياض الدمام .

وقدمت الولايات المتحدة إلى السعودية ٢٢,٣٤٧,٠٠٠ أونساً (أوقية) من الفضة لسك الريال السعودي . وقدرت قيمتها بـ ١٦,٢٨٤,٤٢٩ دولار ، على أن تسدد في مدة خمس سنوات من عائدات السعودية النفطية^(٢) التي تحسنت بعد الحرب فوصل دخلها منه ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٤٦م ، ووصل إلى حوالي ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٤٧م^(٣) . وخصص مبلغ ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار لتمويل المراحل الأخرى من مراحل سكة حديد الرياض الدمام . وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة قرضاً مالياً آخر بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار .

أضف إلى هذا فإن أمريكا قدمت مساعدات أخرى في مجال الزراعة ، ومياه الشرب ، والكهرباء ، وإنشاء المستشفيات الخاصة بالقوات المسلحة السعودية ، إلى جانب المساعدات العسكرية الأخرى^(٤) .

(١) United States Near and World Report, May. 16, 1952. The National Archives of the U.S.A.

(٢) Office Memorandum, United States Government, from Mr. A. W. Boyd- FLC to Mr. Male Shonefield - Lp, April 21, 1947.

(٣) The National Archives of the U.S.A, Office Memorandum, United States Government, from Mr. A. W. Boyd- FLC to Mr. Male Shonefield - Lp, April, 21, 1947 .

المصادر والمراجع

الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية :

- The National Archive of the United States of America .

دار السجلات العامة في لندن (أرشيف وزارة الخارجية

- Public Record office , Foreign office .

1- Butler, Grant, C, King and Camels, New York, 1960 .

2 - Fisher, S. N, The Middle East, New York, 1969.

3 - Grant (A. J.) and Temperly (H.), Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries, 1789 - 1950, Sixth edition, London, 1952.

4 - Porsal E. Taylor, Colombia and the United States 1765 - 1934, Duke University press, Durham, North Carolina, 1935.

5 - Roy Leblicher, Background of Arabia and the Middle East .

6 - Shwadran, Benjamin, The Middle East Oil and the Great powers, New York, 1955 .

7 - West Willis Manson, American History and Government, New York, 1912 .

1 - Fortune, New York, June 9, 1944 (المجلة الاقتصادية الأمريكية).

2 - The Geog. Journa, Vol, LX111, June to Dec. (المجلة الجغرافية)

3 - Nation, New York, Feb, 19, 1944. (المجلة الاقتصادية الأمريكية)

4 - The Royal Central Asian Journa, (المجلة الملكية لآسيا الوسطى)
Vol, XXXV, Jan, 1939 .

- ١ - بنواميشان ، عبدالعزيز آل سعود ، نقله إلى العربية عبدالفتاح يس ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٥ هـ .
- ٢ - حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط٤ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦١ م .
- ٣ - خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- ٤ - فيشر (هـ . أ . ل) تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ط٧ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٦ م .